الفصل الأول

صحة أحاديث الصحيحين

وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول

- وتحته قسمان:
- القسم الأول: تلقي العلماء لأحاديث الصحيحين بالقبول.
- القسم الثاني: انتقادات بعض الحفاظ لأحاديث الصحيحين.

الفصل الأول

صحة أحاديث الصحيحين
وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول

نتكلم في هذا الفصل عن الخلاف في صحة أحاديث الصحيحين وهل جميع أحاديث الصحيحين لا مطعن فيها؟

أم هناك أحاديث منتقدة فيها؟

وهل كل الانتقادات قادحة؟

وما أنواع العلل التي أعلت بها أحاديث الصحيحين؟

ونقسم هذا الفصل تسهيلا إلى قسمين:

القسم الأول

تلقي العلماء لأحاديث الصحيحين بالقبول

نص جمع من الحفاظ على أن أحاديث الصحيحين متلقاة بالقبول عند العلماء، وأنها في حمى من النقد والتضعيف والإعلال. وحكوه إجماعا مقطوعا به.

وخالفهم آخرون كالدارقطني، وأبو علي الجياني وابن عمار الشهيد وأبو مسعود الدمشقي وابن القطان الفاسي فتكلموا في عدة أحاديث كما مر قريبا، وسيأتي تفصيله في القسم الثاني.

والذي يظهر، والله أعلم، أن جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين على أن أحاديث الصحيحين صحيحة لا مطعن فيها بوجه من الوجوه.

بل زاد بعضهم فصرح بكونها مقطوعا بصحتها، ونقلوا فيه الإجماع.

وخالفهم النووي وغيره فقالوا بل فيها المقطوع به والظني.

فلنذكر عبارات القوم، ثم نعلق عليها بما يجمع أطرافها، ويضم متفرقها.

قال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح في علوم الحديث (٤٣): وأعلاها الأول وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرا صحيح متفق عليه، يطلقون كذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه، لكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به، خلافا لقول من نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن.

وإنما تلقته الأمة بالقبول، لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ.

وقد كنت أميل إلى هذا، وأحسبه قويا، ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولا هو الصحيح، لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ.

ولهذا كان الإجماع المنبني على اجتهاد حجة مقطوعا بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك.

وهذه نكتة نفيسة نافعة.

ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة، تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم. انتهى.

وحكى ابن الصلاح في كتابة صيانة صحيح مسلم (٨٥) الإجماع المتيقن على قطعية أحاديث الصحيحين وتلقي الأمة كتابيهما بالقبول.

واستثنى الأحرف اليسيرة فليست متلقاة بالقبول.

قال رحمه الله: جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه.

وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع.

والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقه، خلافا لبعض محققي الأصوليين، حيث نفى ذلك بناءا على أنه لا يفيد في حق كل واحد منهم إلا الظن، وإنما قبله لأنه يجب عليه العمل بالظن، والظن قد يخطأ، وهذا مندفع لأن ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ.

وقد أخبرونا في إذنهم عن الحافظ الفقيه أبي طاهر أحمد بن محمد الأصبهاني رحمه اللّٰه قال سمعت القاضي أبا حكيم الجيلي يقول سمعت أبا المعالي عبدالملك بن عبداللّٰه بن يوسف الجويني[1] بنيسابور يقول: لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لإجماع علماء المسلمين على صحتهما...

إلى أن قال: إذا عرفت هذا فما أخذ عليهما من ذلك وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول، وما ذلك إلا في مواضع قليلة سننبه على ما وقع منها في هذا الكتاب إن شاء اللّٰه العظيم، وهو أعلم.

ونقل النووي في شرح مسلم ما تقدم عن ابن الصلاح(١/٢٠) وقال: وقال في جزء له: ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه فهو مقطوع بصدق مخبره ثابت يقينا، لتلقي الأمة ذلك بالقبول، وذلك يفيد العلم النظري.

وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أن المتواتر يفيد العلم الضروري، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلم النظري.

وقد اتفقت الأمة على أن ما اتفق البخاري ومسلم على صحته فهو حق وصدق.

قال الشيخ في علوم الحديث: وقد كنت أميل إلى أن ما اتفقا عليه فهو مظنون، وأحسبه

---

(١) تدريب الراوي (١/١٣١-١٣٢) وشرح النووي على مسلم (١/١٩)..

مذهبا قويا، وقد بان لي الآن أنه ليس كذلك، وأن الصواب أنه يفيد العلم.

وهذا الذي ذكره الشيخ في هذه المواضع خلاف ما قاله المحققون والأكثرون فإنهم قالوا: أحاديث الصحيحين التي ليست بمتواترة إنما تفيد الظن، فإنها آحاد، والآحاد إنما تفيد الظن على ما تقرر. ولا فرق بين البخاري ومسلم وغيرهما في ذلك.

وتلقي الأمة بالقبول إنما أفادنا وجوب العمل بما فيهما. وهذا متفق عليه، فإن أخبار الآحاد التي في غيرهما يجب العمل بها إذا صحت أسانيدها ولا تفيد إلا الظن، فكذا الصحيحان، وإنما يفترق الصحيحان وغيرهما من الكتب في كون ما فيهما صحيحا لا يحتاج إلى النظر فيه، بل يجب العمل به مطلقا وما كان في غيرهم لا يعمل به حتى ينظر، وتوجد فيه شروط الصحيح.

ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على أنه مقطوع بأنه كلام النبي ﷺ.

وقد اشتد إنكار ابن برهان الإمام على من قال بما قاله الشيخ وبالغ في تغليطه. انتهى.

وتعقبه الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح (٤٣): وفيه أمران أحدهما: أن ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبدالرحيم بن عبدالخالق بن يوسف فقالا: إنه مقطوع به، وقد عاب الشيخ عز الدين بن عبدالسلام على ابن الصلاح هذا، وذكر أن بعض المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته قال: وهو مذهب رديء، ونقل كلام النووي.

وقال أبو إسحاق الإسفراييني في كتابه أصول الفقه: أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها ومتونها ولا يحصل الخلاف فيها بحال، وإن حصل فذاك اختلاف في طرقها ورواتها.

قال: فمن خالف حكمه خبرا منها وليس له تأويل سائغ للخبر نقضنا حكمه. لأن

هذه الأخبار تلقتها الأمة بالقبول[١].

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في صفوة التصوف (ق٨٧-٨٨)[٢]: أجمع المسلمون على قبول ما أخرج عن الصحيحين لأبي عبدالله البخاري ولأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري أو ما كان على شرطهما.

فزاد ما كان على شرطهما، ولم أر من سبقه إلى هذا، ولا من تابعه عليه.

والأولى الاقتصار على ما في الصحيحين.

وقال ابن تيمية في الفتاوى (١٣/٣٥٠-٣٥١-٣٥٢): فإن جمهور ما فى البخاري ومسلم مما يقطع بأن النبي ﷺ قاله، لأن غالبه من هذا النحو، ولأنه قد تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على خطأ.

فلو كان الحديث كذبًا في نفس الأمر والأمة مصدقة له قابلة له لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذب. وهذا إجماع على الخطأ، وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوز الخطأ أو الكذب على الخبر فهو كتجويزنا قبل أن نعلم الإجماع على العلم الذي ثبت بظاهر أو قياس ظني أن يكون الحق في الباطن بخلاف ما اعتقدناه.

فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأن الحكم ثابت باطنًا وظاهرًا.

ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقا له أو عملا به أنه يوجب العلم.

وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام، أنكروا ذلك، ولكن كثيرا من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية كأبي إسحق وابن فورك.

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١١٥) وفتح المغيث (١/٥١).

(٢) كذا في أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين لحافظ ثناء الله الزاهدي (٧) وقد استفدت منه في هذا القسم.

وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك وتبعه مثل أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء.

والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو إسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عبدالوهاب وأمثاله من المالكية، وهو الذي ذكره أبو يعلى وأبو الخطاب وأبو الحسن ابن الزاغوني وأمثالهم من الحنبلية، وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية[1].

وقال (١٨/١٧): ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث، كجمهور أحاديث البخارى ومسلم، فإن جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين. وسائر الناس تبع لهم في معرفة الحديث.

فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم، فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ، ومما قد يسمى صحيحا ما يصححه بعض علماء الحديث وآخرون يخالفونهم في تصحيحه، فيقولون هو ضعيف ليس بصحيح، مثل ألفاظ رواها مسلم في صحيحه، ونازعه في صحتها غيره من أهل العلم، إما مثله أو دونه أو فوقه، فهذا لا يجزم بصدقه إلا بدليل.

مثل حديث ابن وعلة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: أيما إهاب دبغ فقد طهر[2]. فإن هذا انفرد به مسلم عن البخاري، وقد ضعفه الإمام أحمد وغيره، وقد رواه مسلم.

ومثل ما روى مسلم أن النبى ﷺ صلى الكسوف ثلاث ركوعات وأربع ركوعات[3]، انفرد بذلك عن البخارى، فإن هذا ضعفه حذاق أهل العلم، وقالوا: إن

---

(١) وانظر الفتاوى (١٨/١٧- فما بعدها. ٤١-٤٨-٤٩-٧٠-٧٣-٢٣٧) (١/٢٥٠-٢٥٦) ومنهاج السنة (٧/٢١٧).

(٢) انظر: الحديث رقم(١٨) من هذا الكتاب.

(٣) انظر الحديث رقم (٧٠) من هذا الكتاب.

النبي لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم، وفي نفس هذه الأحاديث التي فيها الصلاة بثلاث ركوعات وأربع ركوعات أنه صلى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أن إبراهيم لم يمت مرتين ولا كان له إبراهيمان. وقد تواتر عنه أنه صلى الكسوف يومئذ ركوعين في كل ركعة كما روى ذلك عنه عائشة وابن عباس وابن عمرو وغيرهم...

وقال في منهاج السنة (٧/٢١٥-٢١٦): وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلما، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا، غالبها في مسلم انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ.

و هذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها.

وطائفة قررت قول المنتقدة.

و الصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، مثل حديث أم حبيبة(١)، وحديث خلق الله البرية يوم السبت(٢)، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر.

و فيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد يروي لفظا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد.

و في الجملة من نقد سبعة آلاف درهم فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر.

و المقصود أن أحاديثهما انتقدها الأئمة الجهابذة قبلهم وبعدهم ورواها خلائق لا

---

(١) انظر الحديث رقم (١٩٨) من هذا الكتاب.

(٢) انظر الحديث رقم (١٧٥) من هذا الكتاب.

يحصي عددهم إلا الله، فلم ينفردا لا برواية ولا بتصحيح، والله سبحانه وتعالى هو الكفيل بحفظ هذا الدين، كما قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾.

وقال ابن القيم في الصواعق المرسلة (٦٥٥/٢): وأهل الحديث متفقون على أحاديث الصحيحين، وإن تنازعوا في أحاديث يسيرة منها جدا، وهم متفقون على لفظها ومعناها، كما اتفق المسلمون على لفظ القرآن ومعناه، وهذا مما ينفرد بعلمه الخاصة، وهم القليل من الناس.

وقال الحافظ صلاح الدين العلائي في تحقيق المراد في أن النهي يقتضي الفساد (١١٤): أحاديث الصحيحين، لإجماع الأمة على صحتها وتلقيها بالقبول، تفيد العلم النظري كما يفيده الخبر المحتف بالقرائن.

وهذا هو اختيار الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني وإمام الحرمين، وقرره ابن الصلاح، وقد ذكرته بدلائله في مقدمة نهاية الأحكام[١].

وقال في النقد الصريح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح: الأمة اتفقت على أن كل ما أسنده البخاري ومسلم في كتابيهما الصحيحين فهو صحيح لا ينظر فيه.

وقال الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن كثير في الباعث الحثيث (١٢٤/١-١٢٥): ثم حكى، أي ابن الصلاح، أن الأمة تلقت هذين الكتابين بالقبول، سوى أحرف يسيرة انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره، ثم استنبط من ذلك القطع بصحة ما فيهما من الأحاديث، لأن الأمة معصومة عن الخطأ، فما ظنت صحته ووجب عليها العمل به، لا بد وأن يكون صحيحا في نفس الأمر، وهذا جيد.

وقد خالف في هذه المسألة الشيخ محي الدين النووي وقال: لا يستفاد القطع بالصحة من ذلك.

قلت: وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه، وأرشد إليه، والله أعلم.

---

(١) أحايث الصحيحين بين الظن واليقين لثناء الله الزاهدي(١٠).

وقال السيوطي في التدريب (١/١٣٤) بعد أن نقل هذا عن ابن كثير: قلت: وهو الذي أختاره ولا أعتقد سواه.

وقال في ألفيته:

والنووي رجح في التقريب ظنا به، والقطع ذو تصويب

وقال الحافظ سراج الدين البلقيني في محاسن الاصطلاح (٣٢): وما قاله ابن عبدالسلام والنووي ومن تبعهما ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين[1] رحمهم الله عن جماعة من الشافعية كالإسفرايني أبي إسحاق وأبي حامد والقاضي أبي الطيب وتلميذه أبي إسحاق الشيرازي، والسرخسي من الحنفية، والقاضي عبدالوهاب من المالكية، وجماعة من الحنابلة كأبي يعلى وأبي الخطاب وابن حامد وابن الزاغوني وأكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم، منهم ابن فورك، وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة، أنهم يقطعون بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول.

وقال الحافظ ابن حجر في النكت (١١٧): فأقول: أولا اعتراض الشيخ على ابن الصلاح استثناء المواضيع اليسيرة بأنها ليست بيسيرة بل كثيرة، وبكونه قد جمعها وأجاب عنها لا يمنع استثناءها.

أما كونها ليست يسيرة فهذا أمر نسبي، نعم هي بالنسبة إلى ما لا مطعن فيه من الكتابين يسيرة جدا.

وأما كونها يمكن الجواب عنها فلا يمنع ذلك استثناؤها.

لأن من تعقبها من جملة من ينسب إليه الإجماع على التلقي، فالمواضع المذكورة متخلفة عنده عن التلقي، فيتعين استثناؤها.

وقال في النخبة (٧٣): وقد يقع فيها ـ أي أخبار الآحاد ـ ما يفيد العلم النظري بالقرائن على المختار.

وقال في النزهة: والخبر المحتف بالقرائن أنواع.

---

(١) يقصد ابن تيمية وقد تقدم كلامه في ذلك.

منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر فإنه احتف به قرائن منها:

- جلالتهما في هذا الشأن.
- وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.
- وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر. إلا أن هذا مختص بما لم ينقده أحد من الحفاظ مما في الكتابين، وبما يقع التجاذب بين مدلوليه مما وقع في الكتابين حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما على الآخر[1]، وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته. انتهى.

وقال الحافظ السخاوي في فتح المغيث (١/٥١): لكن قد وافق اختيار ابن الصلاح جماعة من المتأخرين مع كونه لم ينفرد بنقل الإجماع على التلقي، بل هو في كلام إمام الحرمين أيضا، فإنه قال: لإجماع علماء المسلمين على صحتهما.

وكذا هو في كلام ابن طاهر وغيره لا شك، كما قال عطاء: إن ما أجمعت عليه الأمة أقوى من الإسناد.

ونحوه قول شيخنا: الإجماع على القول بصحة الخبر أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق، وكذا من القرائن المحتفة التي صرح غير واحد بإفادتها العلم. . إلى آخر كلامه.

وقال العلامة الشوكاني في إرشاد الفحول (٩٤): ولا نزاع في أن خبر الواحد إذا وقع الإجماع على العمل بمقتضاه، فإنه يفيد العلم، لأن الإجماع عليه قد صيره من المعلوم صدقه، وهكذا خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول فكانوا بين عامل به ومتأول له، ومن هذا القسم أحاديث صحيحي البخاري ومسلم، فإن الأمة تلقت ما فيهما

(١) إلا ما يجيء استثناؤه.

بالقبول، ومن لم يعمل بالبعض من ذلك فقد أوله، والتأويل فرع القبول.

وقال في قطر الولي (٢٣٠): فقد أجمع أهل هذا الشأن على أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه بالقبول المجمع على ثبوته. وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة ويزول كل تشكيك.

وقال العلامة ولي اللَّه الدهلوي في حجة اللَّه البالغة (١٣٤/١): أما الصحيحان فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيها من المتصل المرفوع صحيح بالقطع، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهونه أمرها مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين.

وفي الباب أقوال عديدة، راجع:

- الاقتراح لابن دقيق العيد (٥٥).
- الحطة لصديق حسن خان (٢٩٥).
- رسالة أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين لحافظ ثناء اللَّه الزاهدي، وهي محشر نصوص في هذه المسألة.

فهذه عباراتهم، فلنذكر حاصلها:

- نص جماعة على كل ما في الصحيحين مقطوع بصحته.

منهم ابن الصلاح وأبو إسحاق الإسفرايني، ونقلا فيه الإجماع، وابن كثير والبلقيني وابن حجر، والسيوطي، والدهلوي، والشوكاني، وحكى فيه الإجماع وغيرهم. إلا أن ابن الصلاح وابن حجر استثنيا ماانتقد.

قال العراقي في التقييد والإيضاح(٤٣): ما ادعاه من أن ما أخرجه الشيخان مقطوع بصحته قد سبقه إليه أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبدالرحيم بن عبدالخالق بن يوسف.

وقال ابن حجر في النكت (١١٦) أقول: أراد الشيخ بذكر هذين الرجلين كونهما من أهل الحديث وإلا فقد قدمنا من كلام جماعة من أئمة الأصول موافقته على ذلك، وهم قبل ابن الصلاح.

نعم وسبق ابن طاهر إلى القول بذلك جماعة من المحدثين كأبي بكر الجوزقي وأبي

عبدالله الحميدي، بل نقله ابن تيمية كما تقدم عن أهل الحديث قاطبة. انتهى.

قلت: ونص ابن تيمية وابن القيم كما تقدم على أن أغلب أحاديثهم كذلك.

واختار العلائي وابن حجر أنها تفيد العلم النظري.

واختار النووي أنها لا تفيد إلا الظن، وعزاه للمحققين والأكثرين، وكذا نصره ابن برهان والعز بن عبدالسلام.

وعزو النووي هذا للأكثرين والمحققين غلط واضح عليهم، بل الأكثرون على القول الأول، بل ونقل فيه الإجماع ابن الصلاح والإسفراييني والشوكاني وغيرهم.

والصحيح أنه قول الجمهور فقط.

- نص جماعة على أن الأمة تلقت الصحيحين بالقبول:

منهم: أبو إسحاق الإسفراييني وابن الصلاح وابن تيمية وابن القيم والعلائي والشوكاني.

- صرح جماعة بأن كل ما في الصحيحين صحيح.

منهم: أبو إسحاق الإسفراييني والعلائي والنووي والجويني وابن طاهر والشوكاني.

- واستثنى ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما الأحاديث المنتقدة.

لكن أجاب ابن حجر على معظم الانتقادات الخاصة بصحيح البخاري وبين صحتها إلا أحاديث معدودة وافق على علتها.

- وانتقد جمع من الحفاظ أحاديث عديدة فيهما، فهي خارجة عندهم من المتلقى بالصحة.

منهم: الحافظ أبو الفضل ابن عمار الشهيد المتوفى سنة (٣١٧)، والحافظ أبو الحسن الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥)، والحافظ أبو مسعود الدمشقي المتوفى سنة (٦٦٢)، والحافظ أبو علي الجياني الغساني المتوفى سنة (٤٩٨)، والحافظ أبو بكر الإسماعيلي المتوفى سنة (٣٧١)، والحافظ عبدالغني الأزدي المتوفى سنة (٤٠٩)، وأبو الحسن بن القطان الفاسي المتوفى سنة (٦٢٨)، والخطيب البغدادي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين.

القسم الثاني

انتقادات الحفاظ لأحاديث الصحيحين

قدمت في القسم الأول أن جمهور العلماء على أن كل ما في الصحيحين صحيح.

واستثنى الحافظ ابن الصلاح وغيره ما انتقد عليهما.

قال ابن الصلاح رحمه اللّه في المقدمة (٤٣): سوى أحرف يسيرة، تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، واللّه أعلم. انتهى.

❏ **فلنتكلم في هذا القسم من خلال ثلاثة مطالب:**

- الأول: الكتب المصنفة في انتقاد أحاديث الصحيحين.
- الثاني: الكتب المصنفة في الأجوبة عن الأحاديث المنتقدة.
- الثالث: أصناف الأحاديث المنتقدة.

المطلب الأول

الكتب المصنفة في انتقاد أحاديث الصحيحين

تلقي جماهير العلماء لأحاديث الصحيحين بالقبول لا يمنع من استثناء أحاديث قليلة، رأى غيرهما أن شرطهما خف فيها، وأنها غير داخلة فيما انتخباه من الصحيح.

غير أنه ليس كل انتقاد قادح وليس كل اعتراض مقبول، كما سيأتي تفصيله في الفصل الثاني.

وقد بان لي بالتتبع أن اعتماد صحة الأحاديث المنتقدة، كما اختاره الشيخان أقوى من حيث الصناعة الحديثية، ورأيهما في ذلك أظهر وأجلى، إلا أحاديث معدودة لا يسع المنصف إلا الاعتراف بعلتها.

ومجموع الأحاديث المنتقدة حسب إحصائي: (٣٩٥)[1] حديثا، منها (٥٢) حديثا متفق عليها، و(١٠٤) حديثا انفرد بها البخاري، و(٢٣٩) حديثا انفرد بها مسلم.

هذا، وقد وقفت على مصنفات عدة انتقدت أحاديث معينة من أحاديث الصحيحين.

بعضها مفرد بهذا الشأن، وبعضها ذكر أحاديث انتقدت عليهما عرضا وتبعا.

فمن ذلك:

أولا: المصنفات المفردة في انتقاد أحاديث الصحيحين.

١ - كتاب علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج للحافظ أبي الفضل بن عمار الشهيد الجارودي الهروي واسمه محمد بن الحسين المتوفى سنة ٣١٧.

طبع الكتاب بدار الهجرة - الرياض، بتحقيق علي حسن الحلبي. وهو تحقيق جيد.

---

(١) في العد المذكور في الكتاب (٣٩٦)، لكن رقم (٥) مكرر.

وعدة الأحاديث المنتقدة فيه: (٣٦) حديثا، منها ثلاثة أحاديث عزاها ابن عمار لصحيح مسلم، ولا توجد في صحيح مسلم في النسخ المطبوعة ولا التي شرح الشراح، وهي الأرقام التالية: ٢٧-٢٩-٣٢.

ويضاف حديث واحد لأن رقم (٢٥) فيه حديثان.

فيكون مجموع ما انتقد بإحصائي (٣٤) حديثا.

وهذا الكتاب أول مصنف في انتقاد الصحيحين، وقد خصه بصحيح مسلم.

والانتقادات فيه مختصرة، وأغلبها علل خفية.

٢- الإلزامات والتتبع[١] للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥.

طبع بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله.

وهو تحقيق لا بأس به، إلا أن الشيخ لا يتوسع في تخريج الأحاديث، فقد يكون الحديث مثلًا في مصادر تزيد على العشرة ومنها السنن الأربعة، فيقتصر الشيخ على عزوه لمسند أحمد مثلًا.

ووقع في النص المطبوع تصحيفات قليلة، وانقلبت عليه صفحة بكاملها وضعت في غير موضعها كما سيأتي بيانه في الحديث (٢٩٠).

والكتاب يتكون من كتابين: كتاب الإلزامات، وكتاب التتبع.

- الأول في أحاديث ألزمهما إخراجها لأنها وفق شرطهما ولم يخرجاها، وهو شبيه بعمل الحاكم في المستدرك.

- والثاني خاص بالأحاديث المنتقدة.

إلا أنه يصعب القول بأنهما كتابان منفصلان، لأن الدارقطني وإن فصل الأول عن الثاني إلا أنه ذكر في التتبع سبعة أحاديث من باب الإلزامات.

ففي رأيي هو كتاب واحد يتكون من كتابين، كما أن صحيح البخاري كتاب

(١) ويسمى كتاب الاستدراكات، وهو كتاب التتبع كما ذكر القاضي عياض في الغنية (٩٥).

واحد يتكون من عدة كتب.

ومجموع الأحاديث التي انتقد الدارقطني حسب ترتيب المحقق (٢١٨)[١] حديثًا (١٠) منها مكررة، و(٧) من باب الإلزامات.

وواحد ليس في الصحيحين ذكره استطرادًا، فالمجموع المتبقي (١٩٩) حديثًا.

وللدارقطني انتقادات أخرى في العلل، وانتقادات في جزء مفرد، نقل منه ابن حجر في الهدي.

قال: الحديث الثاني والثلاثون: قال الدارقطني، فيما نقلت من خطه من جزء مفرد، وليس هو في كتاب التتبع...إلخ كلامه.

وقد عثرت في هدي الساري على (سبعة) أحاديث ذكرها ابن حجر من انتقادات الدارقطني في التتبع فيما يظهر، لأنه لم يعزها للجزء المفرد كما فعل في الحديث الذي ذكرته قريبا.

لكنها لا توجد في المطبوع من الإلزامات والتتبع.

وهي الحديث (٣) و(٤) و(٤٣) و(٦٠) و(٦٦) و(٦٨) و(١١٠) من هدي الساري.

وذكر الدارقطني حديثا في التتبع(١٨٦) وقال: وقد كتبناه. ولم يبين علته، ونقلها عنه ابن حجر في هدي الساري.

وكذلك هناك أحاديث ذكرها الدارقطني في التتبع، ولم يذكرها ابن حجر في الهدي، كما سنذكرها في المطلب الثاني.

وعدة ما في الهدي من الأحاديث التي أجاب عنها ابن حجر (١١٠) حديثا.

---

(١) نقل السيوطي في التدريب (١٣٤/١) أن عدة ما انتقد (٢٢٠)، اشتركا في (٣٢) واختص البخاري بـ(٧٨) ومسلم بـ(١٠٠).

قلت: فيكون المجموع: (٢١٠) لا (٢٢٠) كما ذكره.

ثم رأيت في هدي الساري(٢٤٦) ذكر ابن حجر أن عدة مانتقد على البخاري(١١٠)، اتفقا على (٣٢) واختص البخاري بـ(٧٨).

٣- التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري.

ـ والتنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح لمسلم.

كلاهما لأبي علي الغساني الجياني، وهما جزءان من كتابه الكبير تقييد المهمل وتمييز المشكل.

وقد طبع الكتاب طبعتين: طبعة مشرقية، ولم أقف عليها، وطبعة مغربية صادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، إلا التنبيه على الأوهام الواقعة في المسند الصحيح للبخاري، فقد طبعته رابطة علماء المغرب [١].

إلا أن منهج الجياني فيهما مخالف لمنهج كل متعقبي الصحيحين، وذلك أنه يذكر الأوهام الواقعة في صحيح مسلم مثلا سواء كانت من قبل مسلم فمن فوقه.

أو التي وهم فيها الرواة الذين رووا الصحيح عن الإمام مسلم.

فالوهم في الحالة الأولى ينسب لمسلم أو لشيخه أو شيخ شيخه فهكذا، وبالتالي فالحديث منتقد على صحيح مسلم.

والوهم في الحالة الثانية ينسب لمن روى الحديث عن الإمام مسلم.

قال أبو علي الغساني في خاتمة كتابه: التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح البخاري (٢٣٧): انتهى ما نبهنا عليه مما وقع في كتاب البخاري من الأوهام التي من قبل رواة الكتاب ومن علل الأسانيد لم تقع في الاستدراكات التي لأبي الحسن الدارقطني إلا مواضع يسيرة احتجنا إلى الاستشهاد بقوله في موضع بعض ما نسخ من هذا الكتاب. انتهى.

وقال في التنبيه عل الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم (٤٢): هذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله من الأوهام لرواة الكتاب عنه، أولمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم مما لم يذكره أبو الحسن علي ابن عمر الدارقطني في كتاب الاستدراكات. انتهى.

---

(١) وفي الطبعة المغربية أوهام وأخطاء ظاهرة.

فكتاب أبي علي هذا يتضمن نوعين من الأوهام:

- أوهام الرواة الذين رووا صحيح مسلم عن الإمام مسلم.

وهذه الأوهام لا نذكرها في هذا الكتاب، لأنها للرواة لصحيح مسلم، وغالبا يجيء الحديث على الصواب في النسخة المطبوعة من صحيح مسلم، فالوهم إنما جاء من قبل بعض الرواة الذين رووا الصحيح عن الإمام مسلم. وأغلب الأوهام التي نبه عليها الغساني في كتابه هذا من هذا الباب.

أعني أن يكون الوهم وقع لمن روى الصحيح عن الإمام مسلم، ويكون في النسخ المعتمدة على الصواب، وعليها طبع صحيح مسلم، وعليها شرح الشراح صحيح مسلم كالنووي وغيره.

- أوهام مسلم ومن فوقه من شيوخه وشيوخ شيوخه فمن فوقهم.

وعليه فالأحاديث التي نبه أبو علي الغساني على وقوع الوهم فيها لمسلم أو البخاري أو لشيوخهما فمن فوقهم قليلة.

وعدة ما أعله الغساني: (٤٥)حديثا منها:

(١٢) حديثا ذكرها ابن حجر في الهدي، وأجاب عنها.

وذكر منها الرشيد العطار(١١) حديثا، والباقي مما استخرجته من الكتابين مما فاتهم جميعا.

وقد سرد أبو علي الغساني (١٤) حديثا، زعم أنها منقطعة. وأخذها عنه المازري وذكرها في كتابه المعلم.

وغالبا ما يبهمه بقوله بعضهم.

وتارة لا ينسب الكلام إليه. وقد تحامل عليه المحقق تحاملا عظيما بسبب ذلك، واتهمه بعظائم نسأل الله السلامة.

وقد قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم(١٥٩):

ومن ذلك أن أبا علي الغساني صاحب تقييد المهمل رد رواية مسلم هذه، وقلده في ذلك صاحب المعلم، ومن شأنه تقليده في ما يذكره من علم الأسانيد، مع أنه لا

يسميه ولا ينصفه. انتهى.

وكذا نبه أبو علي الغساني على أوهام في الرجال قليلة، ذكرت بعضها، ولم أذكر بعضا آخر لأنه وهم يسير[١].

٤ ـ غرر الفوائد المجموعة بمعرفة الأحاديث المقطوعة للرشيد العطار: رشيد الدين أبو الحسين يحيى بن علي النابلسي المصري المالكي (ت٦٦٢).

وهو مطبوع بتحقيق محمد خرشافي، طبع بمكتبة العلوم والحكم، وطبع بتحقيق صلاح الأمين بلال بمكتبة الرشد. وعلى هذه الطبعة اعتمادي.

وكتابه خاص بالأحاديث المنقطعة في صحيح مسلم أو وقع في سندها إبهام راو.

وذكر ضمنها أحاديث معلقة، ولم أر ذكرها لأنها ليست منتقدة، لأن صاحب الصحيح علقها بإسقاط سندها، لا أنه وهم فيها.

وأصل هذا الكتاب هو انتقادات أبي علي الغساني لأربعة عشر حديثا في صحيح مسلم زعم أنها منقطعة.

ثم زاد عليها الرشيد العطار ما هو من جنسها فكملت عنده ٧٠ حديثا، حسب ترقيم المحقق.

منها (٩) أحاديث من باب المعلقات لم أذكرها وهي الأرقام التالية: ١ـ ٤ـ ٧ـ ١٠ ـ١٢ ـ١٣ ـ٦٦ ـ٣٩ ـ٤٠. وواحد أخطأ المحقق في عده وهو ٤٦. وواحد مكرر، فرقم ٤٤ هو رقم٤٥.

---

(١) من ذلك تنبيه على وهم من قال عن النواس بن سمعان الأنصاري، والصواب الكلابي ص (٣٠٩).

وكذا قوله: محمية بن جزء، وهو رجل من بني أسد، والصواب من بني زبيد (١٦٥) وقوله: عن عمرة أن ابن زياد كتب إلى عائشة والصواب أن زياد. (١٧٨).

وقوله: عن عبيد بن حنين وهو مولى العباس، والصواب: مولى آل زيد بن الخطاب. (١٩٨).

ووقع في سند في مسلم التباس، فذكره لهذا الغساني (٢٥٢) وتبعه المازري والنووي، ولم أذكره لأنه ليسا خطأ، لكنه التباس موهم للخطأ.

وواحد وقع إبهام في رواية ابن ماهان وعند الجلودي وغيره على الصواب وهكذا في المطبوع من صحيح مسلم ولم أذكره كذلك، وهو الحديث الثاني. فيكون المجموع المتبقي (٥٨ حديثا).

والأوهام المذكورة في هذا الكتاب منها ما هو منسوب لغيره كأبي علي الجياني والدارقطني وغيرهما، ومنها ما هو مذكور من قبله.

وهذا الكتاب جمع العلل والجواب عنها.

إلا أن أجوبته مختصرة.

فإذا وجد مثلا الحديث في صحيح مسلم من وجه آخر اكتفى به، فيقول: وقد خرجه مسلم من غير هذه الطريق.

وغالبا ما يعول على كون الحديث مخرج في الشواهد والمتابعات.

٥ ـ جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين وموطأ مالك. للإمامين: أبي محمد ابن حزم الأندلسي المتوفى سنة(٤٥٦)، وأبي بكر الخطيب البغدادي المتوفى سنة(٤٦٣).

طبع دار الكتب العلمية، بتحقيق بدر العمراني.

وتحوم شكوك حول نسبة الكتاب لابن حزم، ولم ينسبه له إلا محمد الروداني في صلة الخلف بموصول السلف[(١)].

لكن أغلب الكلام الموجود فيه نقله ابن حجر عنه في الفتح. كما سيأتي. ثم عثرت في فتح المغيث للسخاوي(١/٥٢) على كلام منقول عن ابن حزم عند حديثه عن الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، وهذا الكلام موجود في أول هذا الجزء. فهذا مما يؤكد صحة نسبة الجزء لابن حزم. إلا أني أرى أن الكتاب مركب من كلام ابن حزم وكلام للخطيب البغدادي.

وكذا النقد المذكور فيه عن الخطيب نقله ابن حجر في هدي الساري. كما

---

(١) وراجع مقدمة الجزء المذكور (٥).

سيأتي.

ومجموع مافيه من أحاديث الصحيحين: أربعة أحاديث: حديثان عن ابن حزم، وحديثان عن الخطيب.

ثانيا: المصنفات التي اعتنت بذكر أحاديث منتقدة في الصحيحين تبعا.

أشهر هذه الكتب:

● بيان الوهم والإيهام للحافظ أبي الحسن ابن القطان الفاسي.

قال ابن القطان رحمه الله في كتابه (٢/٥٥٢): " فلو كان تصحيحا من أبي حاتم لوجب مع ذلك من النظر في إسناده ما يجب مع تصحيح البخاري أو مسلم أو الترمذي أو غيرهم، فإنما تقبل الرواية لا الرأي في مسائل الاجتهاد.

وقال(٤/٢٩٨): «وأكثر ما يقع له هذا العمل، فيما كان من الأحاديث مما أخرجه مسلم كأنها بإدخال مسلم لها حصلت في حمى من النقد، وهذا خطأ لا شك فيه».

وقال عن عبدالحق(٢/١٦٤): «وهو معرض فيما يورد من مسلم أو البخاري عن النظر في الأسانيد، وقد علم أن فيهما أحاديث منقطعة».

وقال عنه أيضا(٥/٥٠٣): ومما ينبغي أن يحذر في كتابه: سكوته عن مصححات الترمذي وما أخرجه البخاري أو مسلم فإنه قد يكون الحديث منها من رواية من هو عنده ضعيف أو موضع للنظر إذا كان ما يرويه من عند غير هؤلاء، وكأنه إذا كان ما رواه عند هؤلاء دخل الحمى فسلم من اعتبار أحواله... انتهى.

انتقد ابن القطان الفاسي أحاديث عديدة في الصحيحين تزيد على (٨٣) حديثا.

وغالب انتقاداته إما لضعف بعض الرواة أو الانقطاع في السند.

وأغلب هذه الأحاديث لم يسبق ابن القطان إلى انتقاده[١].

● وكذلك انتقد الحافظ أبو مسعود الدمشقي في كتابه الأطراف مجموعة من

---

(١) وقد ذكر ابن القطان في كتابه أحاديث عديدة مشيرا لانتقادها، لكنه لم يجزم بضعفها، فلا أذكرها، منها أحاديث في صحيح مسلم من رواية أبي سفيان عن جابر(من١١٤٥إلى ١١٤٩)، وأحاديث حرملة بن يحيى عند مسلم(من٢٧٤٨- إلى٢٧٥١).

الأحاديث، ذكرها عنه أبو علي الجياني.

- وانتقد ابن حزم في المحلى أحاديث، ولم أنشط لمطالعة المحلى لاستخراجها، وسأفعل ذلك إن شاء اللّٰه في طبعة قادمة.
- ومن الكتب كذلك الكتب الحديثية عموما وكتب التخريج كنصب الراية للزيلعي، وتنقيح التحقيق لابن عبدالهادي، وفتح الباري لابن حجر ولابن رجب وغيرها.
- ومصنفات ابن تيمية وابن القيم والذهبي.

والأحاديث المنتقدة في هذه الكتب تعد على رؤوس الأصابع إلا كتاب بيان الوهم والإيهام، فالأحاديث فيه كثيرة.

وقد ذكر ابن تيمية في المنهاج (٥/١٠١-١٠٢) حديثا عزاه للبخاري، وانتقده فقال: وأما الجنة فيبقى فيها فضل فينشئ اللّٰه لها خلقا فيسكنهم فضول الجنة، هكذا روي في الصحاح من غير وجه.

ووقع في بعض طرق البخاري غلط قال فيه: وأما النار فيبقى فيها فضل. انتهى.

ولم أر الحديث المذكور في صحيح البخاري، ولذلك لم أذكره.

❑ **تنبيه هام:**

تكلم بعض الحفاظ من قبل صاحبي الصحيح على أسانيد لمتون معينة كأبي حاتم وأبي زرعة وأحمد وخرجها صاحبي الصحيح من تلك الطريق.

فلا أذكرها لأنه لا يصح أن يقال أنه مما انتقد على الصحيحين، لأن هذا الانتقاد قبل تصنيف الكتابين بزمن، واللّٰه أعلم.

وانظر أمثلة من تلك الأحاديث في المصادر التالية: الميزان (٤/١٦٥) وشرح العلل (٢٣٨-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٤-٣٤٤-٣٨٨-٣٧٢-٤٤٢-٢٤٨-٢٥١) وتهذيب التهذيب (٢/٢٠٤) والإرواء (٥/٣٠١).

* * *

المطلب الثاني

الكتب المصنفة في الجواب عن الأحاديث المنتقدة

قدمت أنه لم يصنف كتاب جامع لكل الأحاديث المنتقدة، إلا ما نقلته في المقدمة عن الحافظ العراقي، وللأسف ضاع هذا الكتاب زمان تأليفه.

لكن اختص كل عالم بالجواب عن مجموعة من الأحاديث.

فمن ذلك:

١ـ أجوبة الحافظ أبي مسعود الدمشقي عن الأحاديث التي انتقد الدارقطني على مسلم.

ومجموع الأحاديث التي أجاب عنها(٢٥) حديثا.

ولحسن الحظ فقد وصلنا الكتاب وقد طبع، لكنه صغير الحجم، والأجوبة فيه مختصرة.

إلا أن منها أحاديث لا توجد في التتبع المطبوع، وهي ٥ أحاديث، أرقامها كالآتي: ٦ـ ٧ـ ٨ـ ١٠ ـ ١٧.

ومنها حديثان لم يخرجهما مسلم، وهما رقم ١٨-١٩.

ومنها ثلاث أحاديث وهم الدارقطني في نقلها من مسلم، وهي: ٢٠-٢١-٢٤.

فيكون مجموع المتبقي: (١٥) حديثا.

٢ ـ أجوبة الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري المعروفة بهدي الساري.

ومجموع ما أجاب عنه الحافظ ابن حجر (١١٠) حديثا، كلها في صحيح البخاري، واتفقا على (٢٨) منها[١]، والباقي انفرد به البخاري، أغلبها مما انتقد

(١) وقال ابن حجر في الهدي إنها (٣٢) حديثا.

الدارقطني في التتبع، وحديثا نقله من جزء مفرد للدارقطني، و(٧) أحاديث نقلها ابن حجر عن الدارقطني، وليست في التتبع، وهي الحديث (٣) و(٤) و(٤٣) و(٦٠) و(٦٦) و(٦٨) و(١١٠) من هدي الساري.

وأضاف لها (١٢) حديثا مما انتقد أبو مسعود الدمشقي أو أبو علي الجياني أو كلاهما.

وحديثا انتقده الإسماعيلي.

وحديثا انتقده الأزدي.

وحديثا انتقده الخطيب.

وحديثا نقله من جزء مفرد للدارقطني، وهو رقم (٢٢).

وقد أجاب ابن حجر عن أغلب الانتقادات الخاصة بالبخاري، وفاتته أحاديث عديدة، منها:

- (٨) أحاديث انتقدها الدارقطني في التتبع، ولم يذكرها هو، أرقامها كما في التتبع:

  ١٥ - ٨١ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٨٩ - ١٩٦.

- حديثان لم يجب عنهما في القسم الخاص بالجواب عن اعتراضات الدارقطني وغيره، وترجم لرواتهما في قسم التراجم، وهما رقم ٥٩ - ١١٧، من التتبع.

- (٨) أحاديث ذكرها الغساني، وأرقامها في كتابي هذا كالتالي:

  ١٠١- ١٧٦ - ٢٢٤ - ٢٤٢ - ٢٧٥ - ٣١٩ - ٣٤٣ - ٣٥٩.

- (٩) أحاديث ذكرها ابن القطان، وأرقامها في هذا الكتاب:

  ٤١- ٩٣ - ١٠٥ - ١٢٣ - ١٤٥ - ١٨٧ - ٢١٦ - ٢٧٤ - ٣٨٧.

- (٩) أحاديث ذكرها ابن حجر في الفتح أو غيره، وأجاب عنها الحافظ في الفتح، ولم يذكرها في هدي الساري، وأرقامها كالتالي:

  ١٣-١٢٥-١٣٥-١٩٠ - ٢٥٧ - ٢٩٦ - ٣١٧ - ٣٥٥ - ٣٥٦.

وغالب اهتمام الحافظ ابن حجر في أجوبته في هدي الساري هو رد اعتراضات

الدارقطني من الجهة التي تكلم عليها الدارقطني.

وأما الشواهد الخارجية للأحاديث المنتقدة فمرة يشير إليها إشارة عابرة، ومرة لا يذكر شيئا من ذلك.

فاستفدت من توجيهاته، وزدت عليه بتتبع الشواهد والمتابعات للأحاديث التي أجاب عنها.

فمثلا قال الحافظ ابن حجر في الحديث (٥٠) من هدي الساري: قلت: قد أخرج البخاري حديث معتمر وأبي أسامة وغيرهما فهو عنده على الاحتمال ولم يهمل حكاية الخلاف فيه انتهى.

اقتصر الحافظ على هذا.

فبينت توجيه هذا الكلام ومن خرج هذه الروايات وسردت جملة من الشواهد والمتابعات لهذا الحديث.

وراجع الأحاديث (٧٢ - ١٧٧).

ويلحظ القارئ لأجوبة الحافظ ابن حجر براعة في رد الاعتراض ودقة بالغة في الجواب، يدلان على معرفة تامة بقواعد الحديث، واطلاع واسع عل مناهج المحدثين وخصوصا منهج الإمام البخاري رحمه الله.

٣ - أجوبة الإمام النووي شارح صحيح مسلم.

اعتنى الإمام النووي بالجواب عن الأحاديث المنتقدة على مسلم، سواء التي انتقد الدارقطني في التتبع أو أبو علي الجياني أو أبو مسعود الدمشقي.

ومجموع الأحاديث التي أجاب الإمام النووي عن عللها هو:

(٨٣) ، منها (٦٢) حديثا مما انتقد الدارقطني و(٢١) حديثا مما انتقد الغساني.

وأجاب جوابا مجملا في مقدمة الشرح عن الأحاديث (١٢) التي زعم الغساني أنها منقطعة، وذكر بعضها أثناء الشرح.

وفاتته من أحاديث مسلم ما يقارب (٢٠٠) حديث، منها عند الدارقطني (٦٥)

حديثا[١]، وأغلب الأحاديث التي انتقد ابن عمار وابن القطان لم يذكرها.

٤ـ الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي صاحب الفكر السامي.

ذكر فيه سبعة أحاديث انتقدها بعضهم انتقادا عقلانيا وأجاب عنها.

طبع في دار ابن حزم. ومعه كتاب توضيح طرق الرشاد لحسم مادة الإلحاد لمحمد بن أحمد العلوي الإسماعيلي المتوفى سنة ١٣٦٧. وهو في الرد على من طعن في حديث صك موسى للملك.

هذا وللإمام النووي رحمه اللّٰه كلمة لا يوافق عليها في مقدمة شرح البخاري، نقلها عنه ابن حجر في هدي الساري (٢٤٦) أحببت ذكرها هنا، والتعليق عليها بما يقتضيه المقام.

قال رحمه الله: قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، فطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك. اهـ.

وهذا الذي قاله النووي رحمه اللّٰه غلط لا شك فيه، وبيانه كالتالي:

الناظر في انتقادات الدارقطني يرى أنها تتنوع أنواعا.

- فتارة يعل بالإرسال.
- وتارة بالوقف.
- وتارة بضعف بعض الرواة.

---

(١) أرقامها في التتبع كالتالي: ١ـ١٠ـ١١ـ١٥ـ١٨ـ٢٠ ـ ٢٢ ـ ٢٣ ـ ٢٤ ـ ٢٦ ـ ٢٧ ـ ٢٩ ـ ٣٣ ـ ٤٤ ـ ٤٦ ـ ٥٠ ـ ٥١ ـ ٥٢ ـ ٦٢ ـ ٦٣ ـ ٦٨ ـ ٧٢ ـ ٧٦ ـ٧٧ ـ ٧٩ ـ ٨١ ـ٩٢ ـ ٩٥ ـ ٩٦ ـ ٩٩ ـ ١٠٠ـ ١٠١ ـ ١٠٣ ـ ١٠٥ ـ ١١٥ ـ ١١٨ ـ ١٢٠ـ ١٢٦ ـ ١٣٣ ـ ١٣٧ ـ ١٤٦ ـ ١٤٩ ـ ١٥٠ ـ ١٥٢ ـ ١٦١ ـ ١٦٣ ـ ١٦٤ ـ ١٦٧ ـ ١٦٩ ـ ١٧٨ ـ ١٧٩ ـ ١٨١ ـ ١٨٢ ـ ١٨٨ ـ ١٩٢ ـ ١٩٥ ـ ١٩٨ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٥ ـ ٢٠٧ ـ ٢١٢ ـ ٢١٤ ـ ٢١٦ ـ ٢١٧ .
وذكر (٦) أحاديث ونقل كلام الدارقطني وسكت، وأرقامها: ٣٨ ـ ١٠٨ ـ ١٤٤ ـ ١٨٠ ـ ١٨٧ ـ ١٩٩.

- وتارة بالانقطاع.
- وتارة بالاضطراب.
- وتارة بإبهام بعض الرواة.
- وتارة بزيادة لفظة في المتن أو راو في السند.

وغيرها.

فماذا يقصد النووي بقوله إن ذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور؟

فهل التعليل بضعف الرواة والانقطاع وغيرها قواعد ضعيفة جدا مخالفة لما عليه الجمهور.

نعم إن كان يقصد بكلامه التعليل بالإرسال والتعليل بالوقف فله وجه عنده وعند الأصوليين، ولا نراه صوابا مع ذلك.

لأن مسألة تعارض الرفع والوقف، والإرسال والوصل اختلف فيها العلماء، وجمهور الأصوليين على الحكم للزائد، أي الرافع والواصل، وهو مذهب النووي.

ومذهب محققي المحدثين عدم الحكم بحكم كلي مطرد في هذا الباب، بل ذلك دائر مع القرائن والترجيحات.

فإن ترجح الوصل حكم به، وإن ترجح الإرسال حكم به.

فلو فرضنا مثلا اتفاق عشرة من الحفاظ فيهم شعبة والسفيانان ويحيى القطان على إرسال حديث، وانفرد راو ثقة أو صدوق متكلم في حفظه قليلا، لكنه مقبول الرواية يحسن حديثه، فوصل المرسل.

فمقتضى مذهب النووي وجماهير الأصوليين الحكم بزيادته، وهو حكم ظاهر الضعف، لأن الوهم على الواحد أيسر منه على الجماعة.

وقد فصلت الكلام في هذه المسألة الهامة في العلة وأجناسها عند المحدثين بما لا مزيد عليه، وجلبت فيه نصوص علماء كثيرين جدا في تقرير ذلك، فعد إليه.

والنووي رحمه الله متأثر في هذا الباب بكلام الأصوليين والفقهاء كما هو معلوم.

وأما باقي التعليلات فالأمر فيها ظاهر جدا.

قال ابن حجر في هدي الساري متعقبا النووي: وسيظهر من سياقها، والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك. انتهى.

فقول النووي: خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون، غير متجه، كما قال ابن حجر في النكت (١١٣) ثم قال ابن حجر: بل تعقبه شيخنا شيخ الإسلام في محاسن الاصطلاح فقال: هذا ممنوع فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول.

قلت ـ أي ابن حجر ـ: وكأنه عنى بهذا الشيخ تقي الدين بن تيمية. . إلى آخر كلامه.

ولنضرب أمثلة يظهر من خلال وهاء قول النووي رحمه الله وضعفه.

فروى البخاري (٢٧٠٠) عن أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له اللحيف.

قال البخاري: وقال بعضهم اللخيف.

قال الدارقطني في التتبع(٢٩٣): وأبي هذا ضعيف. انتهى.

وكذا تكلم في الحديث من هذا الوجه: ابن القطان في بيان الوهم والإيهام رقم(٢٧٥٤).

أبي هذا هو ابن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني.

قال أحمد: منكر الحديث.

وضعفه ابن معين.

وقال العقيلي: له أحاديث لا يتابع على شيء منها.

وقال النسائي والدولابي: ليس بالقوي.

ولم أعثر له على ما يعضده.

فهل اعتمد الدارقطني هنا على قواعد ضعيفة مخالفة لما عليه الجمهور؟

لكن يمكن توجيه كلام النووي بأنه يقصد أغلب الأحاديث، ومع ذلك فنقول إن

هذه التعليلات ليست قواعد ضعيفة عند العلماء كما زعم النووي.

وللشوكاني كلمة في هذا المقام أحببت ذكرها هنا لمشابهتها لكلام النووي السابق الذي فرغت من إبطاله.

قال رحمه الله في قطر الولي (٢٣٠-٢٣١)[١]: فقد أجمع أهل هذا الشأن على أن أحاديث الصحيحين أو أحدهما كلها من المعلوم صدقه بالقبول المجمع على ثبوته، وعند هذه الإجماعات تندفع كل شبهة ويزول كل تشكيك.

وقد دافع أكابر الأمة من تعرض للكلام على شئ مما فيهما وردوه أبلغ رد، وبينوا صحته أكمل بيان، فالكلام على إسناده بعد هذا لا يأتي بفائدة يعتد بها، فكل رواته قد جاوز القنطرة أو ارتفع عنهم القيل والقال، وصاروا أكبر من أن يتكلم فيهم بكلام، أو يتناولهم طعن طاعن أو توهين موهن. انتهى.

أولا: ليس كل رواة الصحيح كذلك.

فرواة الصحيح أقسام:

القسم الأول: رواة ثقات وأثبات، وفي بعضهم كلام لا يضر، وهو جمهور رجال الصحيحين.

القسم الثاني: رواة صدوقون متوسطو الحال، تكلم فيهم قليلا، لكن لا ينحط حديثهم عن رتبة الحسن.

القسم الثالث: رواة وقع الخلاف فيهم بين الحفاظ بين موثق ومجرح.

فجماعة ترجح جانب قبول حديثهم على جانب رده، وإخراج صاحبي الصحيح لحديثهم مما يرفع من شأنهم، وهو الأكثر، وقد يبدو للناظر إلحاق حديث بعضهم بحديث السيء الحفظ لظهور ضعفهم، وكثرة الكلام فيهم.

وضمن هذا القسم جماعة خرجوا لهم في الشواهد والمتابعات فقط.

القسم الرابع: رواة خولف فيهم صاحبا الصحيح، فصحح لهم مسلم مثلا،

---

(١) كذا في أحاديث الصحيحين بين الظن واليقين لحافظ ثناء الله الزاهدي(٣٠).

وضعفهم الجمهور. وأغلب رواة هذا القسم لا يخرج لهم البخاري إلا في الشواهد، وقد يتجوز مسلم فيخرج لهم في الأصول.

فادعاء أن أمثال هؤلاء جاوزوا القنطرة قول لا يستقيم أمام النقد الحديثي.

نعم قال الزيلعي في نصب الراية (٣٤١/١): ولكن صاحبا الصحيح رحمهما الله إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أنه له أصلا، ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات. اهـ.

قلت: هذا هو الأغلب، وقد لا يطرد في كل حديث حديث.

هذا حاصل ما عندي في هذه المسألة، وتفصيله بشواهده وأدلته ليس هذا محله الآن. وقد ذكرت طرفا منه في الفوائد الحديثية.

وثانيا: زعمه أن كل أحاديث الصحيحين أجيب عنها، وارتفع فيها القيل والقال لا يوافق عليه كذلك، فأغلب الأحاديث المنتقدة في البخاري أجاب عنها ابن حجر وفاتته أشياء كما تقدم وبين صحة أكثرها، ووافق على علل أحاديث منها.

وأما مسلم فأجاب النووي عن مجموعة كثيرة وكذا الرشيد العطار، وفاتتهم أحاديث عديدة كما تقدم بيانه.

وقال السخاوي في فتح المغيث (٥٢/١): ولا يمنع الاستثناء اجتهاد جماعة في الجواب عنه ودفع انتقاد ضعفه، وأفرد الناظم مؤلفا لذلك عدمت مسودته قبل تبييضها، وتكفل شيخنا في مقدمة شرح البخاري بما يخصه منه والنووي في شرح مسلم بما يخصه منه، فكان فيهما مع تكلف في بعض أجزاء في الجملة. وأما ما ادعاه ابن حزم[١] في كون واحد من الشيخين مع إتقانه وحفظه وصحة معرفته تم عليه الوهم في حديث أورده لا يمكن الجواب عنه، وحكم على حديث مسلم خاصة بالوضع فقد رده بعض الحفاظ في جزء مفرد. اهـ.

---

(١) وقفت عليه حديثا في: جزء في الأوهام التي وقعت في الصحيحين لابن حزم(١٣).
وهذا النقل هام جدا، لأنه يصحح نسبة ذلك الجزء لابن حزم. وغفل عن هذا محقق الكتاب.

فأغلب أحاديث الصحيحين المنتقدة وجدت لها أجوبة صحيحة، تبين ضعف إعلال من عللها، أو عثر لها على شواهد مقوية ومعضدة.

وبقيت باقية لا محيد من الاعتراف بعلتها والتسليم بضعفها. كما سنذكره تفصيلا في المطلب الموالي.

وبقي في كلام الشوكاني أشياء تحتاج إلى تعقب، لكن نكتفي بهذا الذي ذكرنا، ولنصرف القول لما قصدنا.

فإياك والاغترار بكلام العلماء بإطلاق، فإن لبعضهم هفوات يجب التوقف عندها، وهنات يحذر من سلوك سبيلها.

وراجع كلاما نفيسا جدا للشوكاني في إرشاد الفحول (٩٢) في الحذر من تقليد العلماء فيما يحكونه من أقوال في مسائل العلم والدين.

* * *

المطلب الثالث

أصناف الأحاديث المنتقدة

نتكلم في هذا المطلب على أقسام الأحاديث التي انتقدها الحفاظ على الصحيحين من خلال فرعين:

- الفرع الأول: عدة الأحاديث المنتقدة.
- الفرع الثاني: أقسام الأحاديث المنتقدة.

الفرع الأول
عدة الأحاديث المنتقدة

جماهير أهل الحديث على أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم، وذكر عدد من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر لهذا الترجيح أسبابا عديدة منها:

إن الأحاديث المنتقدة في صحيح البخاري أقل منها في صحيح مسلم.

وقال ابن تيمية في منهاج السنة (٧/٢١٥-٢١٦): وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلما، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقى بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا، غالبها في مسلم انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ.

وهذه المواضع المنتقدة غالبها في مسلم، وقد انتصر طائفة لهما فيها.

وطائفة قررت قول المنتقدة.

والصحيح التفصيل، فإن فيها مواضع منتقدة بلا ريب، مثل حديث أم حبيبة، وحديث خلق الله البرية يوم السبت، وحديث صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأكثر.

و فيها مواضع لا انتقاد فيها في البخاري، فإنه أبعد الكتابين عن الانتقاد، ولا يكاد

يروي لفظا فيه انتقاد إلا ويروي اللفظ الآخر الذي يبين أنه منتقد، فما في كتابه لفظ منتقد إلا وفي كتابه ما يبين أنه منتقد.

و في الجملة من نقد سبعة آلاف درهم فلم يرج عليه فيها إلا دراهم يسيرة، ومع هذا فهي مغيرة ليست مغشوشة محضة، فهذا إمام في صنعته، والكتابان سبعة آلاف حديث وكسر. انتهى.

قلت: وهذا هو الذي ثبت عندي من خلال هذا التتبع للأحاديث المنتقدة.

فمجموع ما انتقد عليهما (٣٩٥)[١] حديثا.

اتفقا على (٥٢) حديثا.

وانفرد البخاري بـ (١٠٤) حديثا.

وانفرد مسلم بـ (٢٣٩) حديثا.

لكن تبين لي من خلال هذا التتبع أمور:

١ - كثير من هذه الانتقادات ضعيفة، ولا تقبل من أصحابها، كما سيأتي تفصيله في الفصل الثاني، كتعليل ابن القطان عددا من الأحاديث بأن فلانا مختلط أو مدلس، وتبين من خلال تتبع الطرق أن صاحبي الصحيحين أو غيرهما خرجوه من طريق من سمع من المختلط قبل الاختلاط أو صرح المدلس بالسماع ونحو ذلك.

كما سيأتي في الحديث (٤١) (٥١) (٧٢) (٨٧) (٩٦) (٢٤٨) (٢٥٣) وغيرها.

أو تعليل الدارقطني بعض الأحاديث بمخالفة راو لمن خرجه له صاحب الصحيح، ثم تبين أن هذا الراوي ضعيف أو ليس في وزن مخالفه، كما سيأتي في الحديث (٢٨٤-٣٧٣) وغيرها.

---

(١) في الفصل الخاص بسرد الأحاديث المنتقدة بلغ مجموعها (٣٩٦)، لأن رقم (٥) مكرر، فليعلم ذلك.

٢ ـ كثير من هذه الأحاديث المنتقدة تراجع عن انتقادها منتقدها في نفس الحديث أو في كتاب آخر له، أو ذكر الإعلال على وجه الاحتمال فقط.

منها الحديث (١٧٠) ـ و(٢٠٧) و(٢٨٦).

ومنها أحاديث مروية بالكتابة أو الإجازة، انتقدها الدارقطني ثم تراجع فقال إنها حجة في جواز ذلك.

كالحديث (١٦٧) و(١٧٣) و(٢٩٣).

وذكر الدارقطني أحاديث وضعف من خالف رواية مسلم، منها الحديث (١٢٩) ـ و(١٤٧).

وقد يقال: فإذا كان الدارقطني لا يرى صحة الإعلال فلماذا ذكره؟

أقول: عندي احتمالان:

الأول: أن يكون أعلها أولا، ثم تبين له ضعف الإعلال فأشار إليه في نفس الكتاب، ولم يحذفه.

الثاني: أن يكون ذكرها إشارة للخلاف فقط، وكي لا يستدرك عليه بها، فبين أن ذلك غير قادح. والله أعلم.

٣ ـ كثير من هذه الانتقادات الوهم فيها يسير جدا، كانتقادهم لاسم راو، وهم فيه الشيخان أو أحدهما، مع تصحيحهما من ذلك الطريق، لكن بالاسم الصحيح الذي ذكروه.

من ذلك: الحديث (١٠٠) وهم الدارقطني أبا خالد في قوله: عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: وأن الصواب: فقال عقبة بن عمرو أبو مسعود الأنصاري.

والحديث (٢٤٢) وهم البخاري في قوله: حدثنا أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي، وإنما اسمه محمد.

وراجع الحديث (٣٦٨)، والحديث (١١٨).

٤ ـ أكثر هذه الأحاديث المنتقدة قد صحت من طرق أخرى، إما عندهما أو عند غيرهما.

وكثير منها وردت له طرق فيها مقال، وهي وإن لم تكن صحيحة لذاتها، لكنها إذا انضمت إلى حديث الصحيحين، مع جلالة الكتابين وتلقي العلماء لهما بالقبول، وتصريح عدد من الحفاظ بأن كل ما فيهما صحيح، بل ومقطوع بصحته.

إذا تجمعت هذه القرائن مع الطرق المتكلم فيها قويت بلا ريب.

ولا يكاد يصفو منها ما يقارب العشرين حديثا مما يقال إن الشيخين وهما في تخريجها، ولم نعثر على ما يقويها.

وأقصد طبعا المتون المنتقدة، لا مجرد الوهم في طريق من طرق الحديث، إذا صح من طريق آخر، أو كان الوهم في المتن يسيرا، أو في لفظة من ألفاظه لا في كل المتن.

❑ **فلنذكر هنا مجموع الأصناف المتقدمة.**

- مجموع الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (٣٩٦) حديثا كما تقدم.

- منها أحاديث وجدت لها طرقا صحيحة أو حسنة، أو الوهم الذي وقع فيها يسير لا يأثر في صحة المتن، وعددها(٣٠٩) حديثا.
- ومنها أحاديث عثرت لها على طرق أخرى، لكن هذه الطرق فيها ضعف، وعددها (٤٠) حديثا.
- ومنها أحاديث لم أعثر على ما يقويها، وعددها(٤٧) حديثا.

فإذا خصمنا من مجموع الأحاديث المنتقدة (٣٩٦) الأحاديث التي عثرت لها على طرق أخرى صحيحة أو حسنة وعددها (٣٠٩) حديثا بقي معنا (٨٧) حديثا.

فيبقى النظر في هذه الأحاديث. فلنخصص لكل نوع منها بحثا:

المبحث الأول

الأحاديث التي انتقدت عليهما وعثرت لها على شواهد في أسانيدها ضعف

ذكرت قريبا أن عددها(٤٠) حديثا.

والعلل التي أعلت بها أكثرها غير قادحة، كما سيأتي تفصيله حديثا حديثا، فإذا انضم إلى ذلك ورودها من طرق أخرى، في أسانيدها كلام، فلا ريب أنها تقوى، ويزول عنها الضعف لجلالة الشيخين وفضلهما وتقدمهما في علم الحديث وعلله على غيرهما ممن انتقد عليهما أحاديث كالدارقطني وغيره، ولتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

قال الحافظ ابن حجر قي مقدمة أجوبته عن اعتراضات الدارقطني وغيره على البخاري (٣٤٨-٣٤٩): والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل.

فإنهم لا يختلفون في أن علي بن المديني كان أعلم أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاري ذلك حتى كان يقول: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني، ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري، يقول: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه.

وكان محمد بن يحيى الذهلي أعلم أهل عصره بعلل حديث الزهري، وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعا.

وروى الفربري عن البخاري قال: ما أدخلت في الصحيح حديثا إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته.

وقال مكي بن عبدالله: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكل ما أشار أن له علة تركته.

فإذا عرف وتقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له أو له علة إلا أنها غير مؤثرة عندهما فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضا لتصحيحهما.

ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما. فيندفع الاعتراض من حيث الجملة. انتهى.

❑ **فهذه مرجحات عدة:**

١ـ جلالة الشيخين وتقدمهما في معرفة الفن.

فتضعيف من ضعف حديثا من أحاديثهما مقابل بتصحيحهما، وهو أعلم وأقعد بالفن من مخالفيهم.

٢ـ تلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، كما مرّ معنا في القسم الأول.

وهذا بمثابة موافقة أولئك العلماء لهم على تصحيح تلك الأحاديث.

بل صرح بعضهم بأن كل ما في الصحيحين صحيح منهم الإسفرايني والعلائي والنووي والجويني وابن طاهر والشوكاني وغيرهم.

فهؤلاء جميعا موافقون لصاحبي الصحيح في تصحيح تلك الأحاديث، ومعارضون لانتقاد من انتقدها.

٣ـ أكثر هذه الانتقادات يمكن الجواب عنها بسهولة، كما ستقف عليه مفصلا في الفصل الثاني.

٤ـ ورودها من طرق أخرى فيها مقال أو مقال يسير.

وبعضها له طرقٌ تزيد على خمس طرق، فإذا انضمت إلى طريق البخاري أو مسلم مع ضميمة القرائن السالفة قويت بلا ريب.

وقد تتابع أكثر الحفاظ على أن الحديث إذا ورد من طرق الضعف فيها يسير قوي.

فما بالك إذا كانت إحدى هذه الطرق خرجها البخاري أو مسلم أو هما معا، أو كان التعليل الذي عللت به يسهل الجواب عنه.

فهذا القسم أقل أحواله أن أحاديثه حسنة.

فهذا جواب من حيث الإجمال، وأما من حيث التفصيل فسيأتي بسطه عند كل حديث حديث في الفصل المشار إليه قريبا.

وأرقام هذه الأحاديث هي كالتالي، أعني التي انتقدت على الصحيحين وعثرت لها على شواهد، لكن بأسانيد لينة: ٥ ـ ٥ مكرر ـ ٨ـ ٩ـ ١٣ ـ ٢٦ ـ ٣٦ ـ ٤٨ ـ ٥٨ ـ ٦٦ ـ ١٠٦ ـ ١٢٥ ـ ١٢٧ـ ١٤٨ ـ ١٥١ ـ ١٧٣ ـ ٢٠١ ـ ٢٠٣ ـ ٢٠٨ ـ ٢١٩ ـ ٢٣٦ ـ ٢٣٨ ـ ٢٤٣ ـ ٢٤٦ ـ ٢٤٩ـ ٢٥٦ـ ٢٦٠ ـ ٢٧٢ ـ٢٨٣ ـ ٢٨٩ ـ ٢٩٨ ـ٣١٠ ـ ٣٢٦ ـ ٣٢٩ ـ ٣٤٥ ـ ٣٤٧ ـ ٣٥٣ ـ ٣٥٨ ـ ٣٦٧ ـ ٣٨٣.

وكنت قد اكتفيت أولا بهذا الجواب الإجمالي عن هذه الأحاديث، غير أنه لم تطب نفسي إلا بعد أن عدت لهذه الأحاديث الأربعين حديثا حديثا، فتتبعتها مرة أخرى، متأملا تلك العلل والشواهد التي ذكرتها لها، فما اطمأنت النفس لصحته تركته، وما خالج الصدر منه شيء جمعته هنا، وذكرته مختصرا.

❑ **فأقول جملة ما تجمع عندي من ذلك (٩) أحاديث:**

فلنذكر مختصرا موجزا حول كل حديث فأقول:

● الحديث (٤٩) في مكوث النبي ﷺ في مصلاه حتى طلوع الشمس. أعله ابن القطان بسماك بن حرب، وذكرت له شاهدا، لكن فيه أبو صالح كاتب الليث ضعيف، وبعض الحفاظ يصحح له.

ووافق مسلما على تصحيح هذا الحديث: ابن خزيمة وابن حبان وأبو عوانة، فقوي حديث مسلم.

● الحديث (٦٦): كانت صلاة قصدا وخطبته قصدا، لم أقف عليه إلا من طريق سماك بهذا اللفظ، وذكرت له شواهد منها شاهد صحيح لكنه يخالف المنتقد في اللفظ والمعنى قليلا.

● الحديث (١٥١): حديث الاستسعاء، ضعفه جماعة من الحفاظ كأحمد وسليمان بن حرب والشافعي والبيهقي، وجزم بكون الاستسعاء مدرجا من قول قتادة جماعة أخرى من الحفاظ وذكرت له شاهدين ضعيفين.

● الحديث (٢٣٦): حديث ابن عباس صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح. الحديث.

أعله أبو مسعود الدمشقي والإسماعيلي وغيرهما بأن عطاء الذي يروي هذا الحديث عن ابن عباس هو الخراساني، وليس ابن أبي رباح، ولم يسمع من ابن عباس.

وذكرت له شاهدا بسند ضعيف، فيقوي أحدهما الآخر.

● الحديث (٢٣٨): حديث كان رسول اللّٰه ﷺ ينسخ حديثه بعضه بعضا، وسنده مرسل، وذكرت له شاهدين بإسنادين ضعيفين يحتملان في الشواهد.

● الحديث (٢٧٢): أعله الدارقطني بالاضطراب، ووافقه ابن حجر على ذلك.

وذكرت له شاهدا بسند قوي، لكنه يخالفه في اللفظ، بل هي قصة أخرى.

والبخاري اعتمد من جود سنده، وذكر الخلاف فيه، لأنه رآه غير مؤثر، وقد خرجه مالك في موطئه، وهو مقدم في رواية المدنيين.

● الحديث (٣١٠): الحديث في الاستجمار بالألوة والكافور.

أعله ابن القطان بالانقطاع بين مخرمة وأبيه، وقد أجبت هناك بأن مخرمة وإن لم يسمع من أبيه فقد أخذ الحديث من كتاب أبيه، فهي وجادة مقبولة، وجاء ما يشهد لها بسند فيه ابن لهيعة.

● الحديث (٢٥٣): حديث رجم ماعز والغامدية.

ذكرت هناك من أعله ببشير بن مهاجر.

والحديث صحيح من طرق أخرى إلا أنه وقع في طريق ابن مهاجر التي خرج مسلم أوهام، وهي:

- إقرار ماعز وترديد النبي ﷺ معه الكلام في مجالس متعددة، والصواب أنه كان في مجلس واحد.

- الحفر لماعز، والصواب أنه لم يحفر له.

- قول الغامدية إنها لما ولدت ردها النبي ﷺ حتى فطمته، وجاءت وفي يده كسرة خبز، وأن الصواب أنها رجمت بعد أن ولدت وأن صحابيا تولى رضاع الطفل.

ـ الحفر لها، وذكرت له شواهد عديدة، تشهد بصحة الحفر لها.

فبقيت الأوهام الثلاثة الأولى.

● والحديث (٣٦٧) حديث إن الساعة لا تكون حتى تكون عشر آيات.

أعله الدارقطني بالوقف.

وذكرت له شاهدا ضعيفا.

لكن الحديث وإن رجحنا وقفه، فهو مما لا يقال بالرأي، لأنه غيب لا يعلمه الصحابي إلا بتوقيف، وقد جاء ما يشهد له.

وبالتأمل في هذه الأحاديث يظهر أنها كلها لها شواهد، وهي وإن كانت في أسانيدها ضعف إلا أنها تصلح للشواهد إلا ما قبل الحديث الأخير، فالأوهام الثلاثة لم أعثر لها على ما يقويها، والله أعلم.

المبحث الثاني

الأحاديث التي انتقدت عليهما ولم أعثر لها على ما يقويها

نقف عند هذه الأحاديث حديثا حديثا بعبارات مختصرة مستخلصة من التخريج الذي ذكرته في الفصل الثاني، لننظر في تلك العلل، ونميز المقبول منها والمردود، ونجعلها قسمين:

الأول: الأحاديث التي أعلت بعلل وأمكن الجواب عنها، أو أن الإعلال يسير لا يترتب عليه كبير شي.

والثاني: الأحاديث التي لا يسع المنصف إلا قبول عللها.

١ـ الأحاديث التي أعلت بعلل وأمكن الجواب عن عللها.

وأقسم هذه الأحاديث حسب نوع عللها التي أعلت بها، فأقول:

● **منها أحاديث أعلت باضطراب إسنادها.**

كالحديث (٧٥) أعله الدارقطني باختلاف سنده. فبينت أنه اتفق عليه ثقتان،

وخالفهم أبو صخر، وهو مختلف فيه، تكلم فيه النسائي وغيره، ووثقه الدارقطني وغيره، فرواية الثقات الذين خالفوه أرجح. وهذا ظاهر جدا، ولهذا صححه البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان وأبو عوانة، ورجحه ابن عبدالبر وابن حجر.

والحديث (١٠٠)، وقد بينت ضعف هذا التعليل، وأنما خرجه مسلم أرجح.

الحديث (١٣٤) بينت هناك أنه وصله الأعمش الحافظ الكبير، واختلف على منصور، فمرة وافق الأعمش ومرة خالفه فأرسله، ورجح مسلم والترمذي وابن حبان الوصل، وترجيحه ظاهر، لأن منصورا اختلف عليه، فترجيح ما وافق فيه الأعمش أولى.

والحديث (٢٢٢)، أعله الدارقطني بالاختلاف، فبينت تبعا لابن حجر صحة الحديث وأن البخاري على علم بالخلاف.

والحديث (٢٣٥)، أعله الدارقطني بالاختلاف في شيخ ابن أبي مليكة، فبينت الراجح من ذلك وأن الحديث صحيح من الوجهين.

لكن أعله الإسماعيلي بجهالة بواب مروان، وبينت هناك الحامل للبخاري على تخريجه.

والحديث (٢٣٢)، أعله الدارقطني بالاضطراب، فبينت وجه الجمع بين وجوهه، ونقلت كلام الحافظ في رد زعم اضطرابه، ونقلت كلام الدارقطني من العلل، حيث رجح فيه ما رجحه البخاري، فعاد لتصحيح ما انتقده على غيره.

والحديث (٣٤٠) أعل بالاضطراب، فبينت أن ما أخرجه مسلم هو الصواب، لأنه اتفق عليه ثلاثة، وخالفهم اثنان، أحدهما ضعيف، والآخر، لم أقف على سنده للنظر فيه، فالحديث صحيح.

والحديث (٣٧٣)، أعله الدارقطني بمخالفة ابن لهيعة لسعيد بن أبي أيوب، وهو تعقب واه، لأن ابن لهيعة ضعيف، وسعيد ثقة، فالحديث صحيح من الوجه الذي خرجه مسلم.

والحديث (٣٧٦)، أعله الدارقطني باضطراب سنده. وأجبت عنه.

● **ومنها أحاديث أعلت بالوقف.**

وقد أجبت أن من صححه ترجح عنده الرفع، وأنه زيادة من ثقة يجب قبولها.

وعلى فرض ترجيح الوقف، فهو مرفوع حكما، لأنه لا يقال من قبل الرأي.

كالحديث (٤٧)، أعله الدارقطني في التتبع وصحح في العلل رفعه، فوافق مسلما.

والحديث (٥٧).

والحديث (٢٤١)، وقد رجح الدارقطني في العلل ما خرجه مسلم.

والحديث (٣٣٨).

● **ومنها أحاديث أعلت بتدليس بعض الرواة.**

كالحديث (١٨٨)، أعل بأبي الزبير، وذكرت أنه وافق مسلما على تصحيحه: ابن حبان وأبو عوانة والحاكم وأبو نعيم والذهبي وابن حجر.

وقد قال ابن حبان في مقدمة صحيحه(١٦٢/١): فإذا صح عندي خبر من رواية مدلس أنه بين السماع فيه لا أبالي أن أذكره، من غير بيان السماع في خبره، بعد صحته عندي من طريق آخر.

والحديث (٢٦٩): أعله ابن القطان بأبي الزبير، لأنه مدلس، ونقلت عن أبي عوانة أنه صرح بالسماع في رواية، ووافقه على تصحيحه جماعة.

والحديث (٢٨٠)، أعله القاضي عياض بعنعنة قتادة، وأنه اضطرب فيه، وبكون أبي عيسى غير مشهور، فأجبت أن قتادة قد صرح بالسماع، وأنه لا اضطراب في روايته، بل له فيه إسنادان، وأما أبو عيسى فوثقه مسلم والطبري وابن حبان والله أعلم.

● **ومنها أحاديث أعلت بالإرسال.**

كالحديث (١٣٣)، وبينت هناك صحة الحديث وأن الدارقطني الذي انتقده رجح في العلل صحته، وكذا صححه أبو حاتم الرازي وابن حبان وابن خزيمة.

والحديث (٢٢٥)، أعله الدارقطني بأن المسيب لم يحضر القصة، لأنه من مسلمة الفتح، فبينت خطأ هذا الزعم، وأن المسيب ممن شهد بيعة الشجرة.

والحديث (٢٣٧)، أعله الدارقطني والبرقاني بالإرسال.

فذكرت أنه وصله ثقات عن صفية عن عائشة، وأرسله من هو أوثق منهم، وعلى فرض ترجيح الإرسال، فجزم المزي وابن حجر بكونها صحابية، وبالتالي فالحديث مرسل صحابي، وهو مقبول.

والحديث (٢٨٧) صحح الدارقطني إرساله، فبين ابن حجر صحة الوصل، فراجعه هناك.

والحديث (٣٣٣)، بينت في الفصل الثاني أنه لا يضر، لأنه تبين وصله في نفس الحديث.

وذكرت أنه وقع اضطراب في سنده، لكن رجح الدارقطني الوجه الذي خرجه الشيخان فاتفقوا على صحته.

والحديث (٣٨٩) حديث كشف الحجاب والنظر إلى وجه الله يوم القيامة، رجح الدارقطني إرساله، واعتمد مسلم الرواية الموصولة، لأن الذي وصله هو حماد بن سلمة من أثبت الناس في ثابت.

- **ومنها أن يكون الحديث من رواية متكلم فيه.**

كالحديث (٣٢)، انتقده ابن القطان لأنه من رواية سماك بن حرب، وهو متكلم فيه، لكنه عند مسلم من طريق شعبة عن سماك، وقد قال ابن حجر في الفتح(١٢/ ٢١٧) في حق شعبة مع شيوخه مطلقا: فإن شعبة لا يحمل عن شيوخه إلا ما عرف أنهم سمعوه من شيوخهم.

و قال الحافظ في التلخيص (١٩٨/٢): وكان شعبة لا يأخذ عن شيوخه ما دلسوا فيه ولا ما لقنوا.

ونحوه الحديث (١٨٤).

- **ومنها زيادة راو وهما في السند.**

كالحديث (٢٧٤) انتقد الأزدي والغساني زيادة أبي الأحوص (عن أبيه)، مع ترجيحهما للحديث بدون الزيادة، فالحديث صحيح من ذلك الوجه.

وزاد ابن القطان فأعله بكون قوله في الحديث (وسأحدثكم عن ذلك، أما السنن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبشة) مدرج من كلام رافع.

ورجح النووي كونه مرفوعا، وصحح ابن حجر كذلك الرفع، ورد زعم ابن القطان بأن ما نسبه من فصل المدرج لرواية أبي داود لا يوجد فيها.

فثبتت صحة الحديث.

والحديث (١٢٤)، أعله الدارقطني بأن جماعة نقصوا من سنده صفوان.

فبينت أن الذين زادوه أوثق ممن لم يزده، وذكرت قول ابن حجر في رد الإعلال.

- **ومنها أن يسقط من سنده راو وهما.**

كالحديث (١٧٦) سقط من سند معلق عند البخاري راو، والمتن صحيح.

- **ومنها ما أعل بغير ذلك.**

كالحديث (٤٣) أعل بأن الوليد بن مسلم اختصره، وهو تعليل لا يضر، بل رواه بالمعنى، والأمر سهل.

والحديث (٧٠) حديث صلاة الكسوف بثلاث وأربع ركوعات في كل ركعة، وصوبوا رواية الركوعين، وخالفهم من هم أكثر عددا منهم، فصححوا الجميع، وهو الراجح عندي، والله أعلم.

والحديث (٢٠٥) والوهم فيه يسير جدا، وعلى التسليم به فيمكن الجمع بين وجهيه، فلا تعارض.

والحديث(٢٢٦) وهو حديث صحيح إلا قوله فيه: خرجنا مع النبي ﷺ إلى خيبر.

والوهم في هذا يسير، لأن أبا هريرة وإن لم يحضر الغزوة، فقد حضر بعد الانتهاء منها فوجد النبي ﷺ يقسم الغنائم.

الحديث (٢٧) ليلني منكم أولو الأحلام والنهى، ثم الذين يلونهم (ثلاثا)، وإياكم وهيشات الأسواق. أعل الحافظ ابن عمار الشهيد زيادة: وإياكم وهيشات الأسواق. ورواتها ثقات، ولم يبين وجه العلة.

ووافق مسلما على تصحيحها: البخاري وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي وأبو نعيم وغيرهم.

٢ـ الأحاديث التي أعلت بعلل قادحة، ولم أعثر لها على ما يقويها.

أغلب هذه الأحاديث التي سنذكرها صحيحة الأصل، لكن وقعت فيها زيادات مرسلة أو مدرجة أو واهمة، ومجموعها (١٥) حديثا.

ولله در شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال في منهاج السنة (٧/٢١٥-٢١٦): وكذلك التصحيح لم يقلد أئمة الحديث فيه البخاري ومسلما، بل جمهور ما صححاه كان قبلهما عند أئمة الحديث صحيحا متلقي بالقبول، وكذلك في عصرهما، وكذلك بعدهما قد نظر أئمة هذا الفن في كتابيهما ووافقوهما على تصحيح ما صححاه، إلا مواضع يسيرة نحو عشرين حديثا، غالبها في مسلم انتقدها عليهما طائفة من الحفاظ.

وهو كما قال رحمه الله.

والأحاديث التي أشرت إليها قريبا هي:

● الحديث (٢١) حديث شهود ابن مسعود ليلة الجن مع النبي ﷺ، وفيه: وسألوه الزاد. فقال: لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون لحما، وكل بعرة علف لدوابكم.

وهذه الزيادة مدرجة من قول الشعبي مرسلة، قاله الدارقطني والخطيب، وهو كما قالا.

وقد خرجه مسلم مفصولا كذلك.

● الحديث (٤٩) أخرج مسلم حديث أعتم رسول الله ﷺ ليلة من الليالي بصلاة من العشاء، وهي التي تدعى العتمة، فلم يخرج رسول الله ﷺ حتى قال عمر بن الخطاب: نام النساء والصبيان. فخرج رسول الله ﷺ فقال لأهل المسجد حين خرج عليهم: ما ينتظرها أحد من أهل أرض غيركم، وذلك قبل أن يفشو الإسلام في الناس. زاد حرملة في روايته: قال ابن شهاب: وذكر لي أن رسول الله ﷺ قال: وما كان

لكم أن تنزوا رسول الله ﷺ على الصلاة، وذلك حين صاح عمر بن الخطاب.

وهذه الزيادة مرسلة. ولم أجد ما يعضدها.

● الحديث (٦١) روى مسلم من حديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف قال: سألت عائشة أم المؤمنين بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟

قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته: اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

أعله الحافظ ابن عمار الشهيد بتفرد عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير، وهو مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، يقال إنه ليس عنده كتاب.

قلت: ولم أجد له شاهدا يعضده.

وقد يقال قد جرت عادة مسلم بانتقاء أحاديث المتكلم فيهم، والله أعلم.

● الحديث (٨٩) حديث مسلم: أتي النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه.

أعله ابن القطان بسماك بن حرب وهو ضعيف، ولم أجد له شاهدا.

ووافقه على تصحيحه: ابن حبان، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقال الترمذي: حسن صحيح.

● الحديث (١٣٠) روى مسلم حديث خروج النبي ﷺ عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد...

وفي آخره: قال الزهري: فصبح رسول الله ﷺ مكة لثلاث عشرة ليلة خلت من رمضان.

وأصل الحديث صحيح، ولكن هذه الزيادة مرسلة.

ولم أجد لها شاهدا.

● الحـديث (١٦١) عن أبي بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال: كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له اللحيف. رواه البخاري.

قال البخاري: وقال بعضهم: اللخيف.

أبي هذا هو ابن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري المدني ضعيف.

بهذا أعله الدارقطني وابن القطان.

ولم أعثر على ما يقويه.

● الحديث (١٦٣) أخرج البخاري حديث رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها، والروحة يروحها العبد في سبيل الله أو الغدوة خير من الدنيا وما عليها.

أعله الدارقطني بتفرد عبدالرحمان بن دينار بلفظ (رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها)، وهو ضعيف.

ولم أجد ما أشد به عضده.

● الحديث (١٧٥) حديث مسلم خلق الله ﷻ التربة يوم السبت وخلق فيها الجبال يوم الأحد وخلق الشجر يوم الاثنين وخلق المكروه يوم الثلاثاء وخلق النور يوم الأربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل.

أعله البخاري وجماعة من الحفاظ.

ولم أجد ما يعضده.

● الحديث (١٩٨) حديث أبي سفيان أن النبي ﷺ قال له: يا نبي الله ثلاث أعطنيهن. قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها. قال: نعم. قال: ومعاوية تجعله كاتبا بين يديك. قال: نعم. قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: نعم. رواه مسلم.

تكلم فيه ابن حزم وجماعة من الحفاظ، والظاهر أنه غلط، وبعض العلماء يصححه ويأوله تأويلات مستنكرة، والله أعلم.

● الحديث (٢١٤) وهو حديث صحيح، لكن وقع في آخره زيادة مرسلة، وهي: قال ابن شهاب: وكان من شأن أم أيمن أم أسامة بن زيد أنها كانت وصيفة لعبد الله بن عبدالمطلب وكانت من الحبشة، فلما ولدت آمنة رسول الله ﷺ بعد ما توفي أبوه، فكانت أم أيمن تحضنه حتى كبر رسول الله ﷺ فأعتقها، ثم أنكحها زيد بن حارثة، ثم توفيت بعد ما توفي رسول الله ﷺ بخمسة أشهر.

● الحديث (٢١٧) وهو حديث صحيح، لكن وقع في أوله زيادة مرسلة أخرجه مسلم عن ابن شهاب قال: غزا رسول الله ﷺ غزوة تبوك، وهو يريد الروم ونصارى العرب بالشام.

قال ابن شهاب: فأخبرني عبدالرحمن بن عبدالله بن كعب بن مالك أن عبدالله بن كعب كان قائد كعب من بنيه حين عمي قال سمعت كعب بن مالك يحدث حديثه حين تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك... إلى آخر الحديث.

● الحديث (٢١٨)، الحديث صحيح، لكن وقعت فيه أوهام:

● قول الزهري وأخبرني عبيد الله بن عبدالله وسعيد وهم، والصواب: عبدالرحمان بن عبدالله وهو ابن كعب.

● قوله: عن أبي هريرة شهدنا خيبر، وهم، لأن أبا هريرة لم يشهدها.

● ووقع فيه إدراج سيأتي في محله.

● الحديث (٢٨١) حديث مسلم: لا يشربن أحد منكم قائما، فمن نسي فليستقئ.

وهو صحيح إلا ذكر النسيان فلا شاهد له.

● الحديث (٣٣٧)حديث مسلم: يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير.

● الحديث (٣٩٦) حديث الإسراء

أصل الحديث صحيح، لكن وقعت في رواية شريك بن أبي نمر ألفاظ، انتقدها عدد من الحفاظ، كما سيأتي بسطه في محله، وعددها (١٢) فقرة، ذكرت لبعضها شواهد، وبعضها الإعلال غير قادح، وبقيت ستة ألفاظ لا شاهد لها، وهي:

١ـ قوله إن الكوثر في السماء الدنيا، والصواب أنه في السابعة.

٢ـ قوله إن سدرة المنتهى فوق السابعة، والجمهور أنها في السابعة، وبعضهم قال في الخامسة.

٣ـ ذكره منازل الأنبياء، والصحيح ما جاء في رواية قتادة مفصلا.

٤ـ قوله إن النيل والفرات في السماء الدنيا، والصواب أنهما في السابعة.

٥ـ امتناعه ﷺ من الرجوع إلى سؤال ربه التخفيف كان بعد الخامسة، والصواب أنه بعد التاسعة.

٦ـ رجوعه بعد الخمس، والصواب أنه امتنع من الرجوع بعد الخمس.

الفرع الثاني

أقسام الأحاديث المنتقدة

ثبت عندي بالتتبع أن الأحاديث المنتقدة أقسام:

❑ **القسم الأول: أن يخرج الشيخان أو أحدهما الحديث من طريق أو طرق صحيحة، ويخرجانه من طريق فيه كلام.**

فينتقد الناقد الطريق المعينة، وهو يعلم بصحته من وجوه أخرى عندهما.

كالحديث (٢٩) الآتي حيث انتقده الدارقطني من طريق محمد بن سنان، وهو صحيح من وجوه أخرى عندهما، كما بينته هناك.

و الحديث (٣٧)، أعله الدارقطني بلفظ (إلى قباء). وأن الصحيح فيه (إلى العوالي)، وقد خرجاه على الصواب.

و الحديث (٤٥)، أعل أبو مسعود قوله (عن مالك بن بحينة)، والصواب عن عبدالله بن مالك بن بحينة.

وقد خرجاه على الصواب.

والحديث (٧٤) خرجه البخاري عن أبي بكرة، فانتقده الدارقطني، وقد رواه الشيخان من حديث ابن عمر والمغيرة وابن عباس وغيرهم.

والحديث (٧٦)خرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة، فانتقده الدارقطني.

وخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي سعيد وغيرهما.

والحديث (٩٤) خرجه البخاري من حديث عمر. وانتقده الدارقطني.

وقد اتفق عليه الشيخان من حديث أنس.

والحديث (١٤٢) انتقده الدارقطني من طريق سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة.

وقد خرجه الشيخان من حديث عبيد الله بن عبدالله عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني.

الحديث (١٨٢) انتقد أبومسعود وغيره حديث البخاري عن مجاهد عن ابن عمر وأن الصواب عن مجاهد عن ابن عباس، وهو مخرج عند البخاري من حديث ابن عباس وأبي هريرة وغيره.

ومن هذا القسم أن يخرج البخاري الحديث بسند صحيح أو أسانيد صحيحة، ويعلق عقبه من طريق معين لبيان الاختلاف أو غير ذلك، فينتقد الدارقطني التعليق.

كالحديث (٧٣) حيث انتقد أبو مسعود قول البخاري: تابعه يونس بن محمد عن فليح عن سعيد عن جابر وأن الصواب فيه عن أبي هريرة، ولم ينتقد الحديث الموصول.

و الحديث (١١٩) حيث خرج البخاري حديث لبيك اللهم لبيك من وجه صحيح، وعلق عقبه عن شعبة فاعترضه الدارقطني في هذا التعليق.

❑ **القسم الثاني: أن يخرج الشيخان أو أحدهما الحديث من طريق تكلم فيها بعض الأئمة، لكن له شواهد تدل على صحته عند غيرهما كأصحاب**

السنن والمسانيد والمعاجم وغيرها، أو وقع اختلاف في بعض طرقه فانتقد الناقد طريق البخاري، ورجح طريق غيره.

كالحديث (٥٢) خرجه الشيخان من حديث أبي هريرة، فانتقده الدارقطني، وقد خرجه أصحاب السنن وأحمد بسند صحيح من حديث رفاعة.

والحديث (٦٣)، خرجه البخاري وغيره وانتقده الدارقطني، وقد رواه أحمد بسند حسن.

و الحديث (١٥٤)، انتقده الدارقطني من حديث عائشة.

و للحديث شواهد عند أصحاب السنن.

والحديث (١٦٦) خرجه البخاري، وانتقده الدارقطني، وقد وردت له شواهد عديدة في السنن ومسند أحمد وغيرها.

والحديث (١٦٨) خرجه البخاري من رواية ضعيف، وانتقده عليه الدارقطني، وقد صح بالسند نفسه والمتن عند مالك في الموطأ وغيره.

و الحديث (١٧٤) خرجه البخاري وانتقده الدارقطني، وللحديث شاهد قوي عند أصحاب السنن.

والحديث (١٨٣) - (٢٤٣) - (٢٥٦) وغيرها.

ومن الثاني: الحديث (٧١) انتقده الدارقطني وغيره الطريق التي خرج البخاري ورجحوه من رواية ابن إسحاق، وقد خرجها الترمذي وغيره.

❑ **القسم الثالث: أن يخرج الشيخان حديثا من طريق تكلم فيه الدارقطني أو غيره، لكن لم نجد له إلا شواهد قاصرة أو بأسانيد لينة.**

وقد تقدم الكلام عليه.

❑ **القسم الرابع: أن يخرج الشيخان أو أحدهما الحديث من طريق تكلم فيها بعض الحفاظ، ولم أعثر لها على شاهد.**

وقد تقدم الكلام عليه.

- **القسم الخامس: أن يخرج الشيخان حديثا، ثم ينتقده الدارقطني أو غيره بذكر الخلاف فيه، ثم يرجح ما رواه الشيخان أو يضعف التعليل.**

وهذا في الحقيقة ليس تعليلا، وقد فعله الدارقطني مرات.

فلعله ذكره ليبين أنه وقع فيه خلاف يسير لا يضر، فلا يتمسك به في تضعيف ما خرجه البخاري.

أو لعله كتبه أولا ثم ظهر له ضعف التعليل فبينه وترك الكتاب على حاله.

ومن أمثلته:

الحديث (١٤٧).

انتقده الدارقطني على البخاري، لكنه قال: ولا يلتفت إلى قول محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة، ولا من خالفه.

أي من خالف ما خرجه مسلم.

والحديث (١٦٧).

انتقده الدارقطني، ومع هذا قال: وهو صحيح حجة في جواز الإجازة والمكاتبة.

و الحديث (١٧٠).

والحديث (٢٠٧).

و الحديث (٢٩٣).

و الحديث (٣٢٣).

* * *